Distr.: General
ECA/SRO-NA/ICE/31/Inf.2
March 2016

Arabic
Original: French

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الواحد والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية

الرباط (المغرب)

1-**4** آذار/مارس 2016

تحت موضوع :

الاقتصاد الأخضر، السبيل نحو تسريع التنمية الصناعية في شمال أفريقيا

المائدة المستديرة

كيف يمكن للاقتصاد الأخضر أن يساهم في تسريع التصنيع في شمال أفريقيا؟

بإيجاز

- يعتمد أثر الاقتصاد الأخضر في مجال النمو الاقتصادي والتشغيل على السياسات الصناعية المطبقة وانسجامها مع الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة وعلى باقي السياسات القطاعية والتقاطعية (مثل: التشغيل، والابتكار، والتعليم، والتنمية الإقليمية، والتجارة، وغيرها).
- تمثل الاستثمارات البيئية، والابتكار، وتحسين الكفاءات وتكييفها، والتشريعات، والطلب، المحددات الرئيسية من أجل النهوض بالاقتصاد الأخضر. وحاليا، لا يزال الابتكار والبحث والتطوير الأخضر في مستوى ضعيف.
- رغم أن الاستخدام الرشيد للموارد أصبح يؤخذ كعامل رئيسي في التنافسية والتنمية المستدامة، تحتاج المقاولات الصغيرة والمتوسطة إلى ولوج سهل إلى المعلومة حول التشريعات، وإلى الأدوات المتاحة من أجل تحسين التدبير البيئي، وإلى الاستفادة من فرص تمويل الابتكارات والتكنولوجيا الخضراء.
- ينبغي أن يساعد الاقتصاد الأخضر القطاع التحويلي على الانتقال نحو المنتجات ذات قيمة مضافة أكبر وذات محتوى أو مضمون تكنولوجي كثيف الإنتاجية.
- يساهم إدماج المشتريات العمومية المستدامة في تشريعات الصفقات العمومية في النهوض بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولات.
- ينبغي أن تحظى المواضيع الاجتماعية، والإدماج المجالي، والإنصاف بالاهتمام الشديد ضمن السياسات الصناعية، واتفاقات الشراكة وقانون الاستثمارات.

السياق

أصبح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر وبكل وضوح هدفا استراتيجيا في سياسات ومخططات التنمية في معظم بلدان شمال أفريقيا (مثل: الجزائر، والمغرب، وتونس، ومصر). وأصبح الجميع يقر بأن الاقتصاد الأخضر، والانتقال الطاقي، والتدبير المستدام للموارد الطبيعية ومكافحة تغير المناخ تحمل فرصا كفيلة بتحقيق التحول الهيكلي المستدام ورفع التحديات ذات الصلة بالزيادة في إنتاجية الموارد، وإنشاء فرص الشغل، ومكافحة الفقر والفوارق الاجتماعية. فالسياحة البيئية مثلا تساعد الفاعلين الاقتصاديين المحليين على استقطاب حصة ملموسة من العائدات السياحية.

وفي هذا السياق، يتعين على السياسة الصناعية أن تضطلع بدور حاسم من أجل تحفيز تأهيل المقاولات وتحسين مستوى تنافسيتها بفضل الاستخدام الأمثل للموارد وتطوير الأنشطة غير الملوثة وغير المستهلكة للطاقة. ويتعين أيضا أن تشجع بروز شعب قطاعية خضراء جديدة ذات قيمة مضافة عالية، كفيلة بالمساهمة في توفير فرص الشغل المستدامة (لاسيما للشباب والنساء)، وتنويع الصادرات، وتحسين ظروف عيش المجتمعات المحلية.

وفي شمال أفريقيا، تزخر العديد من الشعَب بإمكانات هائلة للإنتاج والتصدير لكنها لا تُستغل بما فيه الكفاية. ويتعلق الأمر بالزراعة البيولوجية، والنباتات العطرية والطبية، أو منتجات الصيد المستدامة. وسيساهم استغلال هذه الإمكانات في تحقيق التنمية المحلية وحماية البيئة، عبر إشراك السكان المحليين في جميع عمليات تثمين الموارد والمحافظة عليها.

وتوفر إعادة صياغة السياسات الصناعية، التي شرعت فيها العديد من البلدان، فرصة لمواءمة السياسة الصناعية مع الأهداف الإنمائية الجديدة. ويتعلق الأمر بإدماج: (أ) الإشكاليات البيئية والمناخية والاجتماعية؛ (ب) والتدابير التي تشجع تعزيز قدرات المقاولات الصغيرة والمتوسطة من حيث الموارد البشرية والتكنولوجية والابتكار؛ (ج) والأدوات التي تساعد على توجيه الاستثمارات نحو الشعب الخضراء وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ (د) والتدابير التشريعية الملائمة، بما في ذلك اعتماد المعايير التي تستجيب لمتطلبات الأسواق العالمية. ويتركز الرهان في قدرة البلدان على إعادة هيكلة سياستها الصناعية وتعبئة الفاعلين ورؤوس الأموال اللازمة لتطوير الشعب الاستراتيجية في الاقتصاد الأخضر وبناء صناعات عصرية وتنافسية وشاملة، قادرة على الاندماج في سلاسل القيمة الصناعية العالمية.

ويساعد التصنيع البلدان على بلوغ نسب نمو عالية، وتنويع اقتصادها وتقليص هشاشتها تجاه الصدمات العالمية الخارجية. وأصبح القطاع التحويلي في البلدان الصناعية الناشئة أحد القطاعات الرئيسية الأكثر أهمية في الاقتصاد ويساهم بحصة كبيرة في الناتج الداخلي الإجمالي، وفي الصادرات والتشغيل.

ولا يزال يهيمن على اقتصادات شمال أفريقيا إنتاج وتصدير المنتجات الزراعية والمعادن والمحروقات، التي تمثل حوالي 60 بالمائة من إجمالي الصادرات، مما يزيد من هشاشة المنطقة تجاه تقلب الأسعار والطلب الخارجي. ولم يتطور القطاع الصناعي في جميع بلدان هذه المنطقة على مدى السنوات الخمس الأخيرة وتظل مساهمة القطاع التحويلي في الاقتصاد ضئيلة، حسبما يتبين من الرسمين البيانيين أدناه.

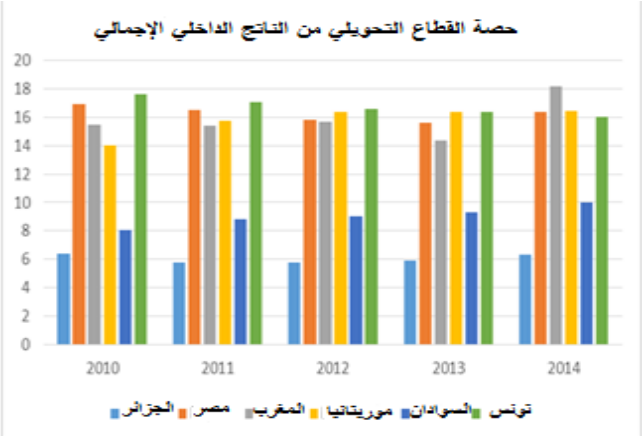

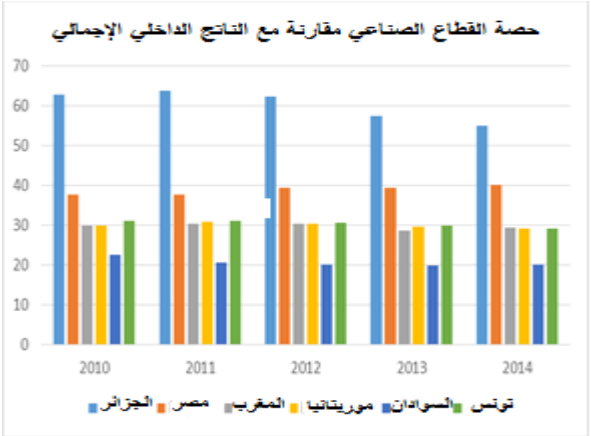

المصادر: المكتب الوطني للإحصاء، الجزائر (2015)؛ الجهاز المركزي ووزارة التخطيط، مصر (2015)؛ المندوبية السامية للتخطيط، المغرب؛ الإحصاءات السنوية والتقرير السنوي للبنك (2014)، المكتب الوطني للإحصاء والبنك المركزي، موريتانيا؛ بنك السودان المركزي (2015)؛ المعهد الوطني للإحصاء، تونس (2015).

وتعاني الجزائر، التي تعتمد بشدة على صادرات المحروقات، من انخفاض أسعارها في السوق العالمية. أما تونس ومصر، فرغم امتلاكهما لقاعدة صناعية تحويلية أوسع، إلا أنهما يواجهان فترة ركود خصوصا بسبب الاضطرابات السياسية والاجتماعية وبسبب تبعيتهما الشديدة تجاه عدد محدود من الأسواق التي شهدت انكماشا في السنوات الأخيرة. وفي المقابل، نجح المغرب في تنويع إنتاجه في السنوات الأخيرة وشهد سنة 2014 ارتفاع الإنتاج الصناعي التحويلي. ويفسَّر ذلك بنمو صناعة السيارات، وبالأداء الجيد في شعب الصناعة الغذائية، وبدرجة أقل بنمو قطاع الفوسفاط ومشتقاته. أما موريتانيا، فهي بلد ذو مستوى ضعيف في تنويع الصادرات التي تعتمد خصوصا على الموارد المعدنية، والماشية وموارد الصيد البحري. ومثّل القطاع الصناعي للمعادن (الحديد والذهب والنحاس) حوالي 77 بالمائة من إجمالي صادرات 2013.

وفي جميع بلدان المنطقة، تظل إمكانات نمو الصناعات التحويلية محدودة بسبب نقص قدرات التنمية التكنولوجية اللازمة للابتكار وتطوير الشعب الصناعية الجديدة ذات قيمة مضافة عالية. ويمكن أن يساهم الاقتصاد الأخضر، عبر تشجيع تحسين الجودة والإنتاجية، وتأهيل النسيج الصناعي، والتنويع، في تسريع التصنيع وتحفيز مساهمة القطاع التحويلي في النمو وإنشاء فرص الشغل.

ما هي الاستراتيجيات والممارسات المطبقة من أجل بروز الصناعة الخضراء؟

لا تحدد الاستراتيجيات الصناعية لبلدان شمال أفريقيا أي هدف واضح يتعلق بالاقتصاد الأخضر. ومع ذلك، صاغت هذه البلدان مجموعة من الاستراتيجيات والمخططات القطاعية الطموحة من أجل بروز الشعب الصناعية الخضراء مثل شعب الطاقات المتجددة[1]، وتدبير النفايات[2]، واستغلال الموارد المائية غير التقليدية (مثل معالجة وإعادة استخدام المياه المستعملة، أو إزالة ملوحة مياه البحر)، والزراعة البيئية[3]، وتربية الأحياء المائية[4]، والسياحة البيئية.

وتوجد برامج ومشاريع رائدة في طور الإنجاز في هذه المجالات. وتزخر بفرص حقيقية من حيث توفير مناصب الشغل وإنشاء المقاولات المبتكِرة والتنافسية، والإدماج الصناعي، والتنمية التكنولوجية، واكتساب المهارات.

وتعمل البلدان أيضا على تنفيذ مبادرات وبرامج مختلفة للتأهيل وللإنتاج النظيف، بهدف النهوض بالأداء البيئي للصناعات وتقليص التلوث المائي والكثافة الطاقية للقطاع. ويتكثف أيضا اعتماد النُّهُج الكفيلة بالنهوض بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولات.

ومن بين الممارسات التي تنفذها الشركات الصناعية الكبرى، يمكن أن نذكر: توظيف المسؤولين عن البيئة، وصياغة مواثيق التنمية المستدامة، وإنجاز التشخيص البيئي، وإبرام عقود الأداء البيئي، واعتماد الشهادات من نوع إيزو 14001، وإيزو 9001، وإيزو 26000، وتطوير برامج البحث مع الجامعات، وإنشاء وحدات/مراكز البحث، إلى جانب إصدار تقارير التنمية المستدامة.

وتم أيضا بذل الجهود في مجال تطوير الكفاءات، صاحبها الإنشاء التدريجي للشعب المتخصصة[5] على مستوى الجامعات (مثل: الطاقات المتجددة، والفعالية الطاقية، وتدبير المياه، والمناخ). وتتطور تدريجيا المبادرات الرامية إلى تشجيع البحث والتطوير والابتكار، إلا أن النفقات الإجمالية المخصصة للبحث والتطوير تظل محدودة (تتراوح بين 0,8 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي في المغرب و0,02 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي في مصر)، وفي المقابل، تستثمر البلدان الناشئة مثل الصين وكوريا الجنوبية 1,98 بالمائة و7 بالمائة على التوالي من ناتجها الداخلي

---

[1] تم افتتاح نور1في شباط/فبراير 2016، وهي المحطة الشمسية الأولى في المخطط الشمسي المغربي، ذات قدرة إنتاجية تبلغ 160 ميغاواط، وشهدت مشاركة المقاولات المغربية بنسبة 25 بالمائة. وبدأت الجزائر سنة 2015 تشغيل 14 محطة كهربائية فولطاضوئية بقدرة 268 ميغاواط، مما ساهم في إنشاء حوالي 300 منصب شغل في كل محطة. ويتم حاليا في الجزائر تشييد مصنع لإنتاج العُقيدات الفولطاضوئية وتركيب اللوحات الشمسية بقدرة 41.800 من العقيدات الفولطاضوئية في السنة.

[2] تنتج الجزائر سنويا 13 مليون طن من النفايات، وبالكاد يتم تدوير 6 بالمائة منها حاليا، وتسعى الجزائر إلى زيادة هذه النسبة إلى 50 بالمائة سنة 2020، بفضل الإحداث التدريجي لصناعة استرداد النفايات وتثمينها. وتم تخصيص منحة للنفايات الصناعية.

[3] في تونس، تم تخصيص ما يناهز 220.000 هكتار (2015) للزراعة البيولوجية، وهو قطاع جلبت صادراته حوالي 116 مليون دينار سنة 2013. ويتمثل الهدف في بلوغ مساحة 1,5 مليون هكتار (2030).

[4] تغطي زراعة الأحياء المائية في مصر 65 بالمائة من الاحتياجات الوطنية من حيث المنتجات البحرية وتوفر حوالي 100.000 منصب شغل، من بينها 50 بالمائة لفائدة الشباب. ويأتي الإنتاج خصوصا من المزارع الخاصة الصغيرة والمتوسطة.

[5] في الجزائر، تخرجت الدفعة الأولى من مهندسي الطاقات المتجددة سنة 2015.

الإجمالي في البحث. وتظل برامج البحث والتطوير التي تم إحداثها على مستوى الجامعات منفصلة نسبيا عن واقع المقاولات الصناعية، ولا ترى هذه الأخيرة (باستثناء بعض الشركات الكبرى) في الابتكار عموما ركيزة لاستراتيجيتها. وبدأ هذا الوضع يتغير إيجابيا بفضل تحديد أهداف طموحة في مخططات التنمية الجديدة من أجل الزيادة في مستويات التمويل الإجمالي للبحث والتطوير[6]، في سبيل بلوغ نسبة 2 إلى 3 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020. وإضافة إلى ذلك، تشير تجارب مصر والمغرب إلى ضرورة إحداث برنامج مستهدَف للبحث والتطوير، إلى جانب استراتيجية الانتقال التكنولوجي[7].

وفي مجال التمويل، تستخدم البلدان عدة آليات، مثل الموارد المالية المخصصة، وخطوط الائتمان الخاصة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والنظام الضريبي البيئي، وإصلاح إعانات الدعم. وشددت بعض البلدان على أهمية إدراج الأنشطة الخضراء في قانون الاستثمار، باعتبارها قطاعات ذات أولوية ينبغي أن تستفيد أيضا من التدابير التحفيزية.

وأخيرا، يتم اتخاذ تدابير من أجل النهوض بالمشتريات العمومية المستدامة (فمثلا: يشمل إصلاح تشريعات الصفقات العمومية في المغرب معايير القبول مثل الأداء البيئي، وتطوير الطاقات المتجددة، والفعالية الطاقية). وفي تونس، يحدد مخطط العمل الوطني للمشتريات العمومية المستدامة (2012-2016) هدف بلوغ 50 بالمائة من المشتريات العمومية المستدامة، يخصص 30 بالمائة منها للمقاولات الصغيرة والمتوسطة. وترفع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هذا الهدف إلى 80 بالمائة بحلول 2021. وتوفر سياسات المشتريات العمومية المستدامة طلبا وسوقا للمنتجات الخضراء.

وساهمت جميع هذه التدابير في تحقيق إنجازات مهمة. ومع ذلك، يتعين على البلدان الآن المرور إلى مرحلة تسريع تنفيذ الأهداف الوطنية ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر والتحول الهيكلي للقطاعات المنتجة. ويتحقق ذلك عبر المواءمة الشاملة، في إطار مقاربة مندمجة، تشجع أوجه التآزر بين مختلف الاستراتيجيات والبرامج، لاسيما تلك ذات الصلة بالتشغيل، والتعليم، والطاقة، والتجارة، والابتكار.

الأسئلة المطروحة للمناقشة:

1. كيف يمكن إنشاء بيئة ملائمة حتى تستطيع مقاولات القطاع الصناعي، لاسيما المقاولات الصغيرة والمتوسطة، الاستفادة على الوجه الأكمل من إمكانات الاقتصاد الأخضر؟
2. ما الذي يعيق تنمية الرأسمال البشري والتكنولوجيا والابتكار، بوصفها عوامل رئيسية في التحول الصناعي الناجح، في شمال أفريقيا؟
3. كيف يتعين على صناع القرار صياغة السياسات الصناعية من أجل مراعاة الرهانات البيئية والالتزامات المتخذة في مجال مكافحة تغير المناخ وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الجديدة؟
4. ما هي وسائل السياسة الكفيلة بالمساعدة على تكثيف تعبئة الموارد المالية العمومية والخاصة الداخلية، بما في ذلك، مساهمة القطاع المالي، لفائدة تمويل التصنيع الأخضر؟
5. كيف يمكن لبلدان المنطقة استغلال الشراكة جنوب-جنوب للنهوض بإنعاش الاقتصاد الأخضر؟

---

[6] تعمل الوكالة المغربية للطاقة المتجددة حاليا على إنشاء أرضية البحث بورززات، إضافة إلى محطة الطاقة الخضراء التي يشيدها حاليا معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة.

[7] تمكنت مصر من تطوير صناعة محلية لصناعة معدات الطاقات المتجددة، مثل العنفات الهوائية، بفضل نقل تكنولوجي تحقق عبر توقيع عقود الشراكة مع الموردين الدوليين (لاسيما الأوروبيين).